



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (9) لسنة (2020م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 19 محرم 1442 هجرية، الموافق 2020/9/8 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة آل صالح للتجارة لأنظمة الطاقة الشمسية.

ضد

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناقصة رقم: 9 لسنة 2020 م الخاصة بشراء وتوريد عدد وحدات ODF مع الراك.

### الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2020/8/11م تقدم الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تضمنت بأنها تقدمت للمناقصة المذكورة وتم إرساء المناقصة رقم (9/2020م) الخاصة بتوريد وحدات ODF مع الراك على شركة النهى للاستيراد مع العلم بأنه اقل الأسعار ويمبلغ أجمالي وقدره = 76,500 دولار أمريكي وكونه افضل المواصفات ويرجو الشاكية من الهيئة العليا باتخاذ الإجراءات اللازمة بحسب ما جاء في مذكرة الشركة الشاكية، وطلبت من الهيئة إنصافها.

**ثانياً:** بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (151) بتاريخ 2020/8/12م تضمنت وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بموجب المذكرة رقم (202044464) بتاريخ 2020/8/16م (مرفق بها الأوليات) وكان رد الجهة كما يلي:-

رداً على مذكرة الهيئة العليا رقم (151) وتاريخ 2020/8/12م والخاصة بتلقي الهيئة العليا شكوى من شركة آل صالح للتجارة بشأن المناقصة المذكورة وتوجيهاتكم بالرد على الشكوى وإيقاف الإجراءات الخاصة بالمناقصة وموافاتكم بالأوليات الخاصة بالموضوع.

وعليه: فقد تم عمل مذكرة إلى شركة النهى للاستيراد التي تم الإرساء عليها لإيقاف جميع الإجراءات الخاصة

بالموضوع ومرفق لكم جميع الأوليات الخاصة بالموضوع وبحسب طلب الهيئة العليا. **ثالثاً:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الآتي:







أثناء الدراسة للشكوى ورد الجهة مع المرفقات، تلقت الهيئة العليا بتاريخ 2020/8/26م مذكرة الشركة الشاكية بشأن إيقاف الشكوى المقدمة من قبلها كون الجهة قد وعدتهم بإعادة التحليل كونه قد تبين للجهة بأن الموصفات المقدمة من قبل الشركة الشاكية موجودة بين الأوراق المقدمة في عطاء الشركة الشاكية وان الخطاء كان منهم وطالبوا من الشركة الشاكية سحب الشكوى وسوف يقومون بإعادة التحليل للمناقصات، وبناء على هذا فقد رأى المكتب الفني إغلاق ملف الشكوى وحفظ الأوليات واعتبار الشكوى كأن لم تكن.

**رابعاً:** نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

**رابعاً:** نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

#### القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الشركة الشاكية قد تقدمت بطلب التنازل عن الشكوى المقدمة من قبلها، فالمتعين والحال كذلك إغلاق ملف الشكوى.

ولذلك،

واستناداً إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- إغلاق ملف الشكوى وحفظ الأوليات واعتبار الشكوى كأن لم تكن لما سلف ذكره.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 19 محرم 1442 هجرية،  
الموافق 2020/9/8 ميلادية.

الأستاذ/ امين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات



الدكتور/ ياسين محمد الخرباني  
عضو الهيئة العليا  
للقابة على المناقصات والمزايدات